دور المراجعة الداخلية في مدى التزام شركات التأمين في تقدير المخصصات الفنية طبقا للمبادئ المحاسبية بهدف تحسين جودة القوائم المالية ـ دراسة تحليلية

خميس عبد السلام شليدة
استاذ مشارك ـ قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد ـ جامعة بني وليد

الملخص:

تناولت الدراسة تقدير المخصصات الفنية بشركة ليبيا للتامين , ومدى التزام الشركة بالمبادئ المحاسبية والمعايير الدولية ,ودور المرتقب للمراجعة الداخلية في الحد من الاسس السلبية في تقدير المخصصات الفنية لتحسين جودة القوائم والتقارير المالية لهذه الشركات . فان طبيعة نشاط شركة ليبيا للتامين تقوم بتحصيل اقساط التأمينات مقدما على عدة نشاطات تمارسها الشركة في صناعة التامين , وتعد المراجعة الداخلية ذات اهمية في تقديم خدماتها للإدارة , وتعتمد عليها عدة اطراف في زيادة جودة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية لزيادة حالة التأكد لذا متخذي القرار, كما انها جزء هام من نظام الرقابة الداخلية , ويعتمد عليها كذلك المراجع الخارجي لاختبار انظمة الرقابة الداخلية عند مراجعته للقوائم المالية لشركة لأبدأ الراي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها لمركز المالي للمشروع , فهي اداة رقابية داخل المشروع بهدف تطبيق اللوائح , والقوانين بغرض تحقيق اهداف المشروع . الا ان دورها لا يتعدى تطبيق الاجراءات التي تضعها الادارة - عدم وجود استقلالية لعمل المراجع الداخلي – لتحسين جودة القوائم المالية , وما تحويه من معلومات ذات مصداقية وموثوقية وتطبيق المبادي و المعايير المحاسبية وهي اساس النظام المحاسبي . وخلصت الدراسة الي ان المراجعة الداخلية لا يوجد لها دور هام في تقدير المخصصات الفنية والاحتياطيات في شركة ليبيا للتامين , كما ان دورها لا يتعارض مع دور الخبير الاكتواري في حساب المخصصات , وانما تختص بمراجعة سلامة القيود الدفترية , والسجلات المحاسبية والتحقق من دقة تنفيذ القوانين واللوائح المعمول بها داخل الشركة ويعتبر هذا دعما لعملية تقدير المخصصات الفنية .

كما ان صناعة التامين ذات طبيعة خاصة لا يوجد امكانية تطبيق مبدا مقابلة الايرادات بالمصروفات، مما يؤثر على تقدير المخصصات الفنية بشكل سليم ,وله تأثير سلبي على دلالة القوائم المال.

الكلمات المفتاحية: المخصصات الفنية - مبادئ المحاسبة - المراجعة الداخلية - شركات التأمين - أهمية البيانات المالية - الملاءة المالية - التزامات التأمين - مبدأ الحذر - كفاية الالتزامات المحتملة - المعلومات المحاسبية - مبدأ مقابلة الإيرادات مع المصروفات.

Abstract:

The study dealt with the estimation of technical provisions in Libya Insurance Company, the extent of the company's commitment to accounting principles and international standards, and the expected role of internal audit in reducing negative bases in estimating technical provisions to improve the quality of financial statements and reports for these companies. The nature of the activity of the Libya Insurance Company is collecting insurance premiums in advance on several activities practiced by the company in the insurance industry. An important part of the internal control system. The external auditor also relies on it to test the internal control systems when reviewing the financial statements of a company to start a neutral technical opinion on the fairness of the financial statements and their representation of the financial position of the project. However, its role does not go beyond the application of the procedures set by the administration - the lack of independence for the work of the

internal auditor - to improve the quality of the financial statements, and what they contain of credible and reliable information and the application of accounting principles and standards which are the basis of the accounting system. The study concluded that the internal audit does not have an important role in estimating the technical allocations and reserves in the Libya Insurance Company. Also, its role does not conflict with the role of the actuary in calculating the provisions, but it is concerned with reviewing the integrity of the book entries, accounting records and verifying the accuracy of the implementation of the laws and regulations in force within the company, and this is considered in support of the process of estimating technical provisions.

Also, the insurance industry is of a special nature. There is no possibility of applying the principle of matching revenues with expenses, which affects the estimation of technical provisions properly, and has a negative impact on the significance of the financial statements.

Key words: technical Provisions - Accounting principles - internal auditing - Insurance companies - significance of the financial statements - Financial solvency - Insurance liabilities - Principle of caution - Adequacy of potential liabilities - Accounting information - Principle of meeting revenue with expenses.

المبحث الاول: الاطار العام للدراسة

مقدمة :

يعتبر النظام المحاسبي في الشركات التامين ذات خصائص هامة وذلك لطبيعة النشاط الذي تمارسه هذه الشركات في عملية ادخار واستثمار الاموال والذي يسهم في انعاش النشاط الاقتصادي ,بهدف تجميع المدخرات واعادة ضخها على هيئة استثمارات في عدة انشطة اقتصادية بما يسهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .لذا فان النظام المحاسبي في هذه الشركات له طبيعة خاصة لا يقل اهمية عن باقي الشركات المالية والمصرفية ,بما يكفل قياس وتحديد العمليات التي تقوم بها من تسجيل وتبويب تلك العمليات الى الانتهاء من اعداد القوائم المالية والتقارير المالية ؟التي تعتمد عليها الفئات المختلفة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية .

وفي ظل التطورات الاقتصادية الاخيرة اصبح سوق التامين ركيزة تقوم عليها الانظمة الاقتصادية والاجتماعية ,حيث تقوم شركات التامين بدفع تعويض لشخص الذي قام بالتامين عند تعرضه للخطر ,في مقابل اقساط يدفعها المؤمن الى شركات التامين .

وان دور المراجعة الداخلية يحقق التزام شركات التامين الالتزام بالمبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بماسهم في تقدير المخصصات الفنية بما يكفل دفع تعويضات التي تلتزم بها شركات

التامين الى المؤمن له في حالة تحقق الخطر وفقا لوثيقة التامين ,كما ان اعداد القوائم المالية وفقا لتلك المبادي والفروض تحقق عدالة القوائم المالية وتمثيلها لمركز المالي لشركة ونتائج اعمالها.

مشكلة البحث :

ان طبيعة وخصائص النشاط في شركات التامين تهدف الي توزيع المخاطر والاضرار داخل المجتمع الناجمة الحوادث والكوارث على مجموعة من الاشخاص ,ويهدف الى تكوين رصيد مشترك يسهم في التعويض عن الاضرار التي تقع علي الافراد فهو نظام اقتصادي اجتماعي ذات طبيعة خاصة .فان الدور المناط بالمراجعة الداخلية معالجة قصور او تعارض في النظام المحاسبي بالشركات التامين مع المبادي والفروض المحاسبية هو عدالة القوائم المالية ,فالسؤال الذي اثار مشكلة البحث هو:

- هل تقوم المراجعة الداخلية بضبط الاجراءات الادارية والمالية في تقدير المخصصات الفنية وفق المبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ؟.

اهمية البحث :

ترجع اهمية البحث في الدور الذي تلعبه شركات التامين في جمع المدخرات واعادة استثمارها بما يحقق النمو الاقتصادي المجتمعي ,كما ان اهمية المراجعة الداخلية في شركات التامين تعتبر الركيزة الهامة والاساسية التي تعتمد عليها الادارة العليا في تطبيق السياسات المالية والمحاسبية لتحقيق اعلى كفاءة وفاعلية والتحقق من الدقة الحسابية طبقا للمبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

كما ان المستثمرين والمساهمين لديهم مصالح في هذه الشركات فان مخرجات النظام المحاسبي يعتمدون عليه في عملية اتخاذ قراراتهم ,وذلك من خلال مخرجات هذا النظام ,وهى المعلومات المحاسبية ومدى مصدقيه وموثوقية هذه المعلومات التي تعتمد دور المراجعة في تطبيق المبادي المحاسبية والسياسة المالية التي تنتهجها ادارة الشركة ,وتسهم المراجعة الداخلية في دعم موثوقية القوائم المالية التي يصدرها النظام المحاسبي وسلطة الادارة في تطبيق السياسات المالية والمحاسبية في تقديرات المخصصات الفنية وفق المعايير والمبادي المحاسبية.

اهداف البحث:

من خلال دور المراجعة الداخلية في تقدير المخصصات الفنية شركة ليبيا للتامين بتطبيق المبادي المحاسبية المتعارف عليها ,بما يحقق عدالة القوائم المالية فان هدف البحث يتلخص في الاتي :

- التعرف على انواع المخصصات الفنية والاحتياطيات وفق القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٧٠م , بشان الاشراف والرقابة على شركات التامين في ليبيا .
- التعرف على اسس تقدير المخصصات الفنية ومدى تأثيرها على القوائم المالية وعدالة تلك القوائم ومدى اعتماد متخذي القرار على تلك المعلومات .
- التعرف على كيفية تحصيل الايرادات بشركات التامين الليبية وفق القانون رقم(١٣١)لسنة ١٩٧٠م بشان الاشراف والرقابة على شركات التامين في ليبيا, وطبقا للمبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

فرضيات البحث :

تم صياغة البحث بما يتناسب مع اهمية البحث واهدافه كما يلي :

١- يوجد دور للمراجعة الداخلية في تقدير المخصصات الفنية والاحتياطيات في شركات التامين لدعم عدالة القوائم المالية لهذه الشركات .

٢- يوجد دور للمراجعة الداخلية في تحسين وتطوير النظام المحاسبي من خلال تطبيق المبادي المحاسبية المقبولة بما يحقق جودة القوائم المالية .

حدود البحث :

- يتعرض البحث بالدراسة والمناقشة لشركات التامين الليبية دون غيرها من الشركات ذات العلاقة .

- يتعرض البحث للمبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها في تقدير المخصصات الفنية لشركات التامين.
- لا يتعرض البحث لطرق المحاسبية والاحصائية لتقدير المخصصات الفنية .
- لا يتعرض البحث الى العوامل المؤثرة في دقة وجودة المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في عملية اتخاذ القرار.
- يقتصر البحث على دراسة المراجعة الداخلية في شركة ليبيا للتامين باعتبارها تمارس التامين في ليبيا طبقا للقانون رقم (١٣١)لسنة ١٩٧٠م.

منهجية البحث:

لتحقيق اهداف البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال عرض وتجميع البيانات حول موضوع الدراسة في الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والزيارات الميدانية لشركة ليبيا للتامين , مقابلة السيد مدير ادارة الموارد البشرية بالشركة يوم ٢٢اغسطس ٢٠٢١م ومقابلة الخبير الاكتواري بالشركة لتعرف على طرق تقدير المخصصات الفنية , وادارة المراجعة الداخلية والاطلاع على قواعد العمل والنظام الاساسي بالشركة واللائحة التنفيذية من اجل اظهار الدور الذى تقوم به المراجعة الداخلية في تطبيق المعايير والمبادي المحاسبية والقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠م .

مصطلحات البحث:

المراجعة الداخلية : بانها مجموعة من الاجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الادارية والمالية المرسومة .

التأمين : هو نقل عبء الخطر مقرونا بتجميع الاخطار ,وتقدير الخسائر المستقبلية .

عقد التامين: هو الوثيقة التي بمقتضاها يتم تأمين المؤمن له (المستأمن) من الخطر الذى قد يتعرض له ويرغب في ان يؤمن نفسه منه .

المؤمن (شركة التامين): ويمثل الطرف الاول في العقد والذي يتعهد بتعويض الطرف الثاني (المؤمن له) في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده ويسمى هذا التعويض (مبلغ التأمين) .

المستفيد: قد يكون الشخص المستفيد من عقد التأمين هو المستأمن ذاته او المؤمن له وقد يكون شخصا اخر.
قسط التأمين: ويمثل المبلغ الذى يلتزم المستأمن بسداده الى المؤمن, وفقا للمواعيد المحددة في وثيقة او بوليصة التأمين مقابل تحمل الاخير تبعة الخطر المؤمن ضده .
المخصصات الفنية: هي ذلك النوع من المخصصات المرتبط تكوينها بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها, و يقتصر تكوينها على الشركات التي تمارس عمليات التأمين دون غيرها من الشركات.
تقسيمات البحث:

المبحث الاول : الاطار العام للبحث .
المبحث الثاني : الدراسات السابقة في موضوع البحث .
المبحث الثالث : المراجعة الداخلية تعريفها ومهامها.
المبحث الرابع : تقدير المخصصات الفنية وفق المبادي المحاسبية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

مقدمة :
من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة في هذا الموضوع نلاحظ ان هذه الدراسات ركزت بشكل عام على الطرق الرياضية والاحصائية في تقدير المخصصات الفنية بشركات التامين ,ومدى تأثيرها على راس المال العامل ,والمركز المالي لشركة .لذا سوف يعرض الباحث اهم هذه الدراسات التي تتناول هذا الجانب ,ولقد اتجه الباحث في دراسته الى الدور المراجعة الداخلية في تقدير المخصصات الفنية ومدى التزام الشركات بالمعايير والمبادئ المحاسبية .وسوف يتم العرض على النحو الاتي:

أ- الدراسات العربية

- دراسة الدباغ (٢٠٠٦).

العوامل المؤثرة في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التامين .

هدفت هذه الدراسة الى دراسة اهم العوامل التي يمكن ان تؤثر في تكوين المخصصات والاحتياطيات في شركات التامين , ويستند البحث الى فرضية مؤداها ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر في سلوك المحاسبين عند تكوين المخصصات الفنية , وقد خلص البحث الى ان الهدف من تكوين المخصصات هو دعم المركز المالي والمساعدة علي تنفيذ السياسات والخطط المستقبلية لإدارة الشركة , كما ان تحديد المخصصات يخضع للقوانين , والتعليمات , وخبرة الادارة , والتغير في مستويات الاسعار , وطبيعة وحجم النشاط . كما انه يعد عامل الالزام القانوني هو العامل الاساسي في تكوين تلك المخصصات . واقرت الدراسة عدة توصيات اهمها رفع الالزام القانوني بما يتعلق بتحديد النسب الواردة بالقوانين , واعطا الشركة الحرية في تحديد المخصصات وفق الاسس العلمية والمتغيرات الاقتصادية المحيطة بالشركة . دراسة (عوض ، ٢٠١٥) دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الايراد واثرها علي جودة التقارير المالية .

استهدفت الدراسة بيان أثر منهجية الاعتراف بالإيراد على إدارة الأرباح وعلى مدى ملائمة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن توقيت الاعتراف بالإيراد الغير سلين وغير مبرر يؤدى إلى تشوه الأداء المالي الحقيقي للشركة لأنه يستخدم كأداة لإدارة الأرباح، وبالتالي يؤدى إلى انخفاض

جودة القوائم المالية، بالإضافة لوجود العديد من التناقضات عند الاعتراف بالإيراد وفقا للمعايير المحاسبية المصرية والدولية، والتي قد تؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة على المستوى العالمي،

وبالتالي صعوبة تقييم الأداء المالي من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح.

- **دراسة حرب (٢٠١٧)**

أثر ادارة الدخل على استمرارية شركات التأمين الاردنية.

هدفت الدراسة الى التعرف على اثر ادارة الدخل على استمرارية شركات التامين وطريقة المخصصات الفنية

بشركات التامين الاردنية ,وكيفية استخدام هذه الطريقة في التلاعب بقيمة الدخل واثرها على منفعة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها ,واظهرت الدراسة الى ان هناك تأثير على دلالة رقم الربح ,ونتائج الاعمال نتيجة استخدام طرق تقدير المخصصات الفنية ,وان تعثر الشركات نتيجة عدم تقدير المخصصات الفنية بشكل سليم مما يتوقع زيادة الالتزامات عن المخصصات الفنية المقدرة .

- **دراسة (عبدالله ، ٢٠١٧)**

المخصصات الفنية واثرها على اداء شركات التأمين .

تناولت الدراسة أثر تقدير المخصصات الفنية على أداء شركات التامين من زاوية قياس قدرة الأداء التامين على تفسير وتحديد نتائج الأعمال لشركات التامين وتفسير وتحديد قيمة الشركة في سوق التامين السوداني، بالإضافة لقياس أثر حساب المخصصة الفنية على شركات التامين.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن عدم الدقة في تقدير المخصصات الفنية يؤدى لنتائج وحسابات غير حقيقية، مما يؤثر على حقوق حملة الوثائق وملاك الشركات في أن واحد،

كما أنه يخلق نوعا من التعارض بين حملة الوثائق ومالكي تلك الشركات، كما أنه يتيح الفرصة لإدارات هذه الشركات في استخدام مسألة تقدير المخصصات الفنية في إدارة الأرباح وتحقيق منافع مرتبطة بهم. وللحد من هذا السلوك وهذه التعارض

فقد أوصت الدراسة بالمزيد من المراجعة الخارجية المتخصصة بالإضافة لتفعيل دور الجهات الرقابية المعنية بشركات التامين.

- **دراسة (بلال، زواتينة ، ٢٠١٧)**

اثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية ١١ ومعيار ٤ IFRS على المحاسبة في شركات التامين .

استهدفت الدراسة تحليل أثر كل من نظام الملاءة المالية ١١ و IFRS 4 على أسس المحاسبة في شركات التامين.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن الالتزام بكلا من نظام الملاءة المالية و IFRS 4 يؤدى إلى مواكبة شركات التامين للتغيرات الاقتصادية المتلاحقة والناتج عنها العديد من الأخطار التي تحتاج لتغطية تأمينية، مما يستلزم اتخاذ أساليب ملائمة لتقدير المخصصات الفنية اللازمة بشكل جيد بما يضمن حقوق حملة الوثائق.

ويرى الباحث أن IFRS 4 قد أشار إلى تطبيق مفهوم القيمة العادلة بشأن شركات التامين، ولم يتعرض صراحة لكيفية تقدير المخصصات الفنية برغم أنه قد جاء ليعالج المشاكل المحاسبية لشركات التامين. كما أن الدراسة برغم أشارتها لأتحاد الإجراءات اللازمة لتقدير المخصصات الفنية، إلا أنها لم تقدم طريقة أو أسلوب يضمن تقدير المخصصات بشكل جيد وملائم.

- **دراسة (جميل ، ٢٠١٧م)**

مدى استخدام الاحتياطيات السرية لا دارة الارباح بهدف التأثير على نسبة كفاية راس المال والقيمة السوقية .

استهدفت الدراسة اختبار تأثير استخدام الاحتياطيات السرية على القيمة السوقية لشركات التامين المدرجة فى بورصة فلسطين.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن شركات التامين المدرجة فى بورصة فلسطين تمارس إدارة الأرباح بالاعتماد على منهجية
تقدير المخصصات الفنية، وأن هناك تأثير للتقدير الخاطئ لهذه المخصصات على القيمة المالية والسوقية لتلك الشركات، بالإضافة لما يتبع ذلك من آثار سلبية على مضمون ومفاد القوائم المالية.

- **دراسة خديجة (٢٠١٧م)**

اثر المخصصات الفنية على الملاءة المالية في شركات التامين (دراسة تطبيقية على شركتي الامين الاسلامية والبركة للتامين).

تمثلت مشكلة الدراسة في اثر المخصصات الفنية على الملاءة المالية في شركات التامين . ما مدى التزام شركات التامين بالاحتفاظ بالمخصصات الفنية ؟ , وهدفت الدراسة الى التعرف على مدى التزام شركات التامين بالاحتفاظ بالمخصصات الفنية وبحث العلاقة بين المخصصات الفنية , وحقوق حملة الوثائق . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها ان التحليل المناسب للمخصصات الفنية يعتبر امر مهما , ويؤثر بطريقة او باخري على المركز المالي لدى الشركة . كما اوصت الدراسة بزيادة راس مال شركة البركة للتامين حتى تكون لديها مقدرة مالية جيدة (ملاءة مالية) , واعادة النظر في تكوين المخصصات الفنية , واعادة النظر في الملاءة بشركة التامين مع زيادة الاكتتاب بالشركة .

- **دراسة رمادي (٢٠١٧م)**

دور ادارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التامين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين واعادة التامين).

هدفت الدراسة الى معرفة دور ادارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التامين الجزائرية , حيث تعرضت الدراسة لمخاطر تؤثر في الملاءة المالية والمتمثلة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها في الآجال

المستحقة مما يؤدي الى افلاسها وخروجها من السوق . وتعتبر شركات التامين مؤسسات خدمية ومؤسسات ذات وساطة مالية فهي تقوم بتغطية اخطار مجموعة من المؤمن لهم مقابل قسط يدفعونه الى هذه الشركات , لذا يلزم على هذه الشركات ان تقوم باستثمار هذه الاقساط في اوجه استثمارية مضمونة لمواجهة الالتزامات المستقبلية اتجاه حملة الوثائق .

واصبحت دراسة الملاءة المالية لشركات التامين من الامور الواجبة والضرورية لحماية مصالح المؤمن لهم . وقد توصلت الدراسة الى جملة نتائج تتمثل المخاطر المؤثرة في الملامة المالية في احتمال وجود عوامل قد تؤدي الى نتائج غير مرغوب فيها , وهي افلاس الشركة ومخاطر الاكتتاب .

كما ان هامش الملاءة المالية لشركة في تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث , مما يعزز الملاءة ويزيد من ثقة العملاء في الشركة , كما ان الشركة تحترم التنظيم المعمول به بالنسبة لهامش الملاءة على اساس المخصصات الغنية والاقساط المكتتبة , مما يجعلها قادرة على مواجهة أي خطر محتمل .

ب- الدراسات الاجنبية

- دراسة (Akotey,J.,2013)

استهدفت الدراسة فحص ممارسات إدارة الخطر في شركات التامين، حيث تعمل هذه الشركات في ظل حالة عدم التأكد المرتبطة بالمخاطر المستقبلية التي ينتج عنها التزامات تأمينية تجاه المستفيدين، والتي يمكن أن تؤثر سلبا على المراكز المالية لهذه الشركات.

ولقد خلصت الدراسة إلى ا، المخاطر التشغيلية المرتبطة بحالة عدم التأكد تجاه الالتزامات المستقبلية تستلزم تقدير مخصصات فنية ملائمة وكافية لذلك، هذا وقد تسبب مواجهة الشركات بالتزامات تجاه المستفيدين أكبر من مستوى المخصصات المقدر لذلك مما يسبب آثار سلبية على نتائج الأعمال ومستوى السيولة بالشركات. كما

أن الإدارة غير الجيدة قد تستخدم التقديرات المرتبطة بالمخصصات في تحقيق منافع لها من خلال ما يسمى بالسلوك النفعي لإدارة. وأن ذلك يمكن الحد منه من خلال المراجعة الجيدة والمناسبة لمحتوى وحجم هذه المخاطر.

- دراسة (Zsoldos,P.,2014)

استهدفت الدراسة وضع الخطوط العريضة لإمكانية إجراء اختبارات كفاية الالتزامات المحتملة لشركات التامين وفقا لمتطلبات معيار التقرير الدولي رقم(٤) المعنى بشركات التامين، حيث أشار هذا المعيار لضرورة تكوين المخصصات الفنية اللازمة والكافية لمواجهة الاحتمالات المستقبلية.

ولقد خلصت الدراسة إلى أنه يجب مراقبة كيفية تكوين المخصصات الفنية اللازمة لمواجهة الالتزامات تجاه المستفيدين، على أن تكون هذه الرقابة من قبل الجهات الرقابية التأمينية، بالإضافة لمراقبة عدم المبالغة أو التقصير في تكوين هذه المخصصات، نظراً لأن لكلا الحالتين آثار سلبية على المؤمن لهم ونتائج الأعمال وقيمة شركة التامين في سوق الأوراق المالية.

- دراسة (Gaganis , C., et al,2016)

استهدفت الدراسة التحقق من دور المخصصات الفنية في عملية تمهيد الدخل في شركات التامين، وذلك من خلال دراسة أجريت على ٨٧ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٩ وكذلك التعرف على أثر هذه المخصصات على دلالة نتائج الأعمال في تلك الشركات. ولقد خلصت الدراسة إلى أنه تستخدم المخصصات الفنية من قبل إدارات شركات التامين في تمهيد الدخل، وأن هناك عوامل تحد من هذا السلوك النفعي للإدارة ويتمثل أهمها في دور المراجعة الخارجية المتخصصة في الشركات المالية، بالإضافة لتفعيل اللوائح المتعلقة بذلك ولكنها على الأرجح لا تمثل الدور الأكبر.

- دراسة (Tareq. Z., 2017)

استهدفت الدراسة قياس دلالة العلاقة بين مقابلة الإيرادات للفترة الحالية بنفقات مستقبلية لا تخص نفس الفترة المحاسبية قياساً بالمقابلة بين النفقات الحالية

والإيرادات الحالية لنفس الفترة، والتي أشار إليها الإطار المفاهيم لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) باعتبارها تمثل المقابلة الصحيحة لإنتاج نتائج أعمال ذات دلالة معلوماتية قوية وملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ولقد خلصت الدراسة لضعف الدلالة المعلوماتية لمقابلة إيرادات حالية بنفقات مستقبلية قد تنفق في فترات قادمة، بالإضافة لضعف محتوى المعلومات في نتائج الأعمال أو ما يسمى بتشوه الدخل والأرباح. إلا أنه في المنشآت ذات الطبيعة الخاصة قد يتعذر تتبع عناصر النفقات وربطها مباشرة بالإيرادات، مما يؤدى إلى التباعد عن تطبيق مضمون ومفاد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

المبحث الثالث: المراجعة الداخلية مفهومها واهميتها

مع ظهور الشركات الكبرى المساهمة اصبحت مهنة المراجعة الداخلية ذات اهمية ,وتعتمد عليها العديد من الاطراف الى تستخدم المعلومات المحاسبية التي المدرجة بالقوائم والتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بالشركة , فهي تقوم بتقديم الخدمات للإدارة والمساهمين والمستثمرين لمحافظة على اموالهم وكافة الطوائف التي تستخدم المعلومات المحاسبية سواء الداخلية او الخارجية .ومع صدور قانون الشركات في بريطانيا في اواخر سنة ١٨٦٢م الذى نص على ضرورة القيام بمراجعة الشركات من قبل مراجعي الحسابات في ذلك الوقت لعطاء مصداقية للقوائم المالية ومدى تمثيلها لمركز المالي ونتائج الاعمال لشركة , الزم هذا القانون الشركات العاملة في بريطانيا بمراجعة حساباتها من قبل مراجعين مختصين في هذا المجال .

وبذلك اصبح هؤلاء المراجعين يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية عند اجراء عملية المراجعة ,واصبحت مهنة المراجعة اقل تفصيلا وتعتمد اعتماد اساسيا على نظام الرقابة الداخلية.

ومن هذا المنطلق فان المراجعة الداخلية ذات اهمية بالغة في هذه الشركات وتوليها اهتمام وعناية اكبر ،حيث يقوم المراجع الداخلي بمراجعة كل العمليات والمعاملات المحاسبية والمالية التي تحدث في الشركة وهو ما يسمى بالمراجعة التفصيلية ,ومن تم اصبحت مهام نظام الرقابة الداخلية هو حماية اصول الشركة , والمحافظة على دقة البيانات والمعلومات المحاسبية المسجلة بالدفاتر حتى يتم الاعتماد عليها في تمثيل عدالة القوائم المالية والمركز المالي لشركة ونتائج الاعمال ,وتشجيع السياسات الادارية والمالية التي تضعها ادارة الشركة من قبل الادارات التنفيذية لغرض رفع مستوى الاداء وزيادة كفاءة العمل والعاملين لتحقيق الاهداف التي تصبو اليها ادارة الشركة في مجال بيئة الاعمال بما يتلاءم وطبيعة نشاط شركات التامين .

ان مهنة المراجعة قد تطورت بتطور بيئة الاعمال مما زاد العبء على هذه المهنة التي يعتمد عليها مختلفة الطوائف والتي تستخدم البيانات والمعلومات في اتخاذ قرارتهم لزيادة حالة التأكد لمفاضلة بين البدائل المتاحة ,وبذلك فان تحسين مستوى جودة المراجعة يعتمد على اضفاء الثقة في القوائم المالية وما تحتويه من بيانات ومعلومات ,وبهذه المسؤولية الملقاة على عاتقها تسعى هذه المهنة للارتقاء بجودة عملية المراجعة الداخلية في هذه الشركات .

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية :Internal Auditing

- هي اداة من ادوات نظام الرقابة الداخلية ووسيلة من وسائل تقييم الرقابة الداخلية ولذلك فالمراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة وليس العكس .
- بانها مجموعة من الاجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الادارية والمالية المرسومة، وهناك هدفان رئيسيان للمراجعة الداخلية :

١- التقييم الدوري للسياسات الادارية والاجراءات التنفيذية المتعلقة بها وابداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق اعلى كفاءة ادارية .
٢- التقييم الدوري للسياسات المالية والمحاسبية وكل المسائل المتعلقة بها, والتأكد من انها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف . (اشتيوي ٢٠٠٨, ص٦٣)

- هي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشاة ,وهي ايضا وسيلة فعالة تهدف الى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية الهادفة للحصول على اكبر كفاية انتاجية . (الجزار ,ص٢٣٨)

وفي عام ١٩٨١م اصدر مجمع المراجعين الداخليين . Institute of internal Auditions (IIA) تعريف للمراجعة الداخلية بانها نشاط التقييمي المستقل داخل الشركة لخدمة الشركة ،وهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الاخرى .

وفي عام ١٩٩٤م اصدر المجمع تعريف اخر للمراجعة الداخلية ‘‘بانها وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم انشطتها كخدمة لشركة ,وهي تهدف الى مساعدة جميع افراد الشركة ,بما في ذلك الادارة والعاملين في القيام بمسئولياتهم بشكل فعال ,وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتقييمات وتوصيات واستشارات ومعلومات تخص الانشطة الخاضعة للفحص ,ويشمل هدفها ايجاد نظام رقابي فعال بتكاليف مناسبة .(عمر ,ص٣٦)

ومن خلال عرض التعريفات السابقة للمراجعة الداخلية يتضح ان التعريف الذي اصدره مجمع المراجعين الداخليين (I I A) قد اشتمل على عدة جوانب اهمها :

- انها نشاط تقييمي دوري لسياسات ادارة المنشأة .
- انها تقوم به جهة داخل المنشاة مستقلة .
- انها تهدف الى مساعدة جميع المستويات الادارية بالشركة .
- انها نشاط يهدف الى فحص وتقييم انشطة الشركة .

- انها تزود ادارة الشركة بالاستشارات والتوصيات لزيادة فاعلية الادارة للقيام بمسئولياتها .
- انها نظام رقابي تضعها ادارة الشركة لغرض تحقيق اهدافها .
- انها تساعد ادارة الشركة في تنفيذ السياسات والاجراءات لغرض تحقيق نظام رقابي فعال .

المبحث الرابع: تقدير المخصصات الفنية في ضوء المبادئ المحاسبية

تهدف المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها الى تحقيق الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات اليومية في الدفاتر اليومية العامة ومن تم ترحيل وترصيد العمليات المالية حتى القيام بإعداد القوائم المالية ، التي تمثل المركز المالي للشركة , ولذا فهي إرشادات عامة يجب أتبعها عند القيام بكافة العمليات المحاسبية ومن تلك العمليات تقدير المخصصات الفنية في شركات التامين.

ومن أجل ذلك سوف يتناول الباحث النقاط التالية:

أولاً: مبدأ الحيطة والحذر وتقدير المخصصات الفنية:

يشتق هذا المبدأ من فرض استمرارية المشروع وفرض الدورية , وهو يمثل استثناء او مبدأ تعديليا بمعني انه يطبق كقيد عند التقويم واعداد البيانات المحاسبية , في مفهومه العام يعني مبدأ الحيطة والحذر انه عند الاختيار بين اجراءين محاسبين او اكثر يفضل اختيار الاجراء ذي الاثر الاقل ايجابية على حقوق الملاك او المساهمين من باب الحيطة والحذر خشية توزيع ارباح غير محققة بعد او صورية والاضرار بحقوق الدائنين نتيجة لذلك .(رضوان,١٩٩٨م ص ٤٣٦)

لذا فان شركات التامين تباغ في استخدام مبدأ الحيطة والحذر من خلال تكوين مخصصات فنية مبالغ في قيمتها , مما يؤثر في عدالة القوائم المالية وعدم اظهارها لنتائج اعمال الشركة بصورة عادلة . وهذا الاجراء يعدى مخالفة لمعايير المحاسبة الدولية .

ويمكن القول ان مبدأ الحيطة والحذر يملي علي المحاسب ان يختار الطريقة التي تؤدي الي تخفيض القيم وليس زيادتها , وبالتالي تخفيض نتائج العمليات , والاكثر من ذلك , فهو يتطلب تسجيل اقل القيم للأصول والايرادات واكثر القيم للالتزامات والنفقات .(مأمون , حسين , ص٤٣٤)

يعبر الخطر عن التنوع في النتائج، ويؤدى تعديل الخطر إلى زيادة مبلغ الالتزام الذى يتم قياسه، ومن الواجب الحذر عند اتخاذ القرارات في حالة عدم التأكد، وذلك حتى لا يتم تقييم الإيرادات أو الأصول بأعلى من قيمتها ولا يتم تقييم المصروفات أو الالتزامات بأقل من قيمتها. ومع ذلك فإن عدم التأكد لا يبرر تكوين مخصصات مبالغ فيها أو تعمد تقييم الالتزام بقيمة أعلى من قيمته الحقيقية. (معايير المحاسبة المصرية،٢٠٠٦).

ومن خلال هذا المعيار يمكن القول ان عدم التأكد في المستقبل لكافة بنود القوائم المالية لا يعطي مبرر في تكوين قيم مبالغا فيها المخصصات الفنية . ولذا يتعين على المراجع الداخلي فحص كافة المستندات والقيود المحاسبية عند استخدام مبدأ الحيطة والحذر مما يعطي مبررا مقبول حالة تكوين المخصصات الفنية.

إذا وجد هناك اجراء مقنع في تكوين المخصص او عدم اتباع الطرق السليمة عند اجراء معاملة مالية فعليه ابلاغ ادارة الشركة في تقريره الداخلي الشهري ,لان ذلك الاجراء يؤثر سلبا على القوائم المالية , وعدم تمثيلها للمركز المالي للشركة نتائج الأعمال.

وعلى المراجع الداخلي التأكد من ان العمليات المالية داخل الشركة تتم وفق المعايير المحاسبة الدولية , والتي تنص ان مخصصات الفنية المستقبلية المحتمل المطالب بها, يجب وضع اساس صحيح لتقدير قيمة المخصصات بشكل موضوعي , مع وجود مستندات لدعم هذا الاجراء .

كما نصت بعض المعايير عند تكوين المخصصات الفنية في شركات التامين حيث اشار معيار المحاسبة المصرية عند تقدير الالتزامات " يجب على شركة التامين أن تقوم في كل تاريخ لإعداد التقارير المالية بتقييم مدى كفاية التزاماتها التأمينية المعترف بها، وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بموجب عقود التأمين الخاصة بها. وإذا تبين من ذلك التقييم أن القيمة الدفترية لالتزامات التأمين غير كافية في ضوء التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية، يتم قيد العجز برمته ضمن الأرباح أو الخسائر" .

كما ورد في المعيار الدولي رقم (١) حول السياسة المحاسبية والافصاح عنها, غالبا ما تكون نتائج بعض العمليات المحاسبية غير مؤكدة , لذلك يتوجب تبني الحيطة والحذر عند اعداد القوائم المالية , ولكن اتباع الحيطة والحذر لا يبرر تكوين احتياطات سرية . ويلعب التدقيق الداخلي دورا مهما في منع التلاعب واكتشاف الاخطاء داخل الشركة , نظرا لان المدققين الداخليين يعتبرون موظفين داخل الشركة , وبالتالي لديهم الدراية الكاملة بجميع ظروف الشركة وبطبيعة عملياتها وبمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة وبإمكانية التعديل فيها , ولذلك اهتمت العديد من الهيئات بزيادة استقلالية هذا القسم , واكدت على ضرورة قيام لجنة التدقيق بما لديها من استقلالية بمراجعة خطة التدقيق الداخلي والتأكد من استقلاليتها عن ادارة الشركة , وبالاجتماع بمدير دائرة التدقيق الداخلي لمناقشته في الاخطاء التي تم اكتشافها والاساليب السليمة لمعالجة مثل هذه الاخطاء (سليمان ٢٠٠٦ م) .

ثانيا: مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والمخصصات الفنية:

ينص هذا المبدأ على خصم المصروفات التي تكبدها الشركة من الايرادات التي تحققت خلال السنة المالية لبيان الدخل المحاسبي المحقق . يمكن اعتبار مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات تطبيقا خاصا لمبدأ اعم وهو مبدأ السببية , ينطلق مبدأ السببية الخاص او مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات من ربط نفقات الدورة بالإيرادات التي حققتها هذه النفقات خلال الدورة وذلك في علاقة سببية تعكس السبب – اي النفقة – الذي يؤدي الى

ظهور اثر معين – اي الايراد . عن طريق ربط الاحداث العادية من نفقات وايرادات يتحدد صافي الربح العادي للدورة المالية (رضوان,١٩٩٨م, ص٤٣١)

الا ان مشاكل القياس المحاسبي في شركات التامين من حيث توقيت الاعتراف بالإيراد, وطبقا للمبادي المحاسبية المتعارف عليها فان الايراد يتحقق عند اتمام عملية البيع وان لم تستلم الشركة الايراد نقدا , ونظرا لطبيعة الصناعة التأمينية في شركات التامين فان المعيار الدولي رقم (٣٩) قد اوضح الاعتراف والقياس على المتطلبات التالية :

- متى يجب الاعتراف بأصل مالي او التزام مالي في الميزانية اول مرة .
- متى يجب الغاء الاعتراف بأصل مالي او التزام مالي (اي حذفه من الميزانية العمومية).
- كيف ينبغي تصنيف اصل او التزام مالي ما ضمن احدى فئات الاصول او الالتزامات المالية .
- كيف ينبغي قياس اصل او التزام مالي بما في ذلك :
  - متى ينبغي قياس اصل او التزام مالي ما بالتكلفة , او التكلفة المستهلكة او القيمة العادلة في الميزانية العمومية.
  - متى يجب الاعتراف بتدهور قيمة اصل مالي او مجموعة من الاصول المالية وكيف ينبغي قياسه (او قياسها).
  - قواعد محاسبة خاصة لعلاقات التحوط التي تتضمن اصلا ماليا او التزاما ماليا .
- كيف ينبغي الاعتراف بمكسب او خسارة على اصل او التزام مالي سواء في الربح او الخسارة كمكون منفصل في حقوق الملكية .(طارق ,٢٠٠٨م, ص٤٩)

الا ان مبدا تحقق الايراد تكتنفه عده مشاكل من حيث توقيت الاعتراف بالإيراد , وتسجيله في الدفاتر وتشير الدراسات في هذا الموضوع ان هناك شرطان اساسيان للاعتراف بتحقق الايراد وهما :

أـ اكتمال مرحلة اكتساب الايراد او انجاز جزء كبير منها .
ب ـ حدوث تبادل مع الغير يؤدي الى انتقال السلعة او الخدمة الى الغير .

الا ان مشكلة تحقق الايراد يختلف في شركات التامين نظرا لطبيعة النشاط التاميني الذي يتميز بخصائص ينعكس اثرها على طبيعة النظام المحاسبي وطرق المعالجة المحاسبية وفقا لأحكام القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٧٠ م . ولائحته التنفيذية في شان الاشراف والرقابة على شركات التامين , وتتمثل مقومات النظام المحاسبي في مجموعة المستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة مثل وثائق التامين ومجموعة الدفاتر مثل الدفاتر اليومية العامة ودفاتر اليومية المساعدة وفق نص المادة (١٤) من القانون . ويتم تحصيل الايرادات عن طريق تحصيل الاقساط المرتبطة بعقود التامين التي تمتد لأكثر من سنة مالية .

ويعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤) عقود التامين اول معيار صادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حول عقود التامين .

كما ان اشكالية القياس المحاسبي للالتزامات في شركات التامين تمثل في المبالغ المسددة لحملة مختلف الوثائق والعقود التامين التي تبرمها شركة التامين , ويكون مصدرها المخصصات الفنية وتنص المادة (١٤) من قانون الاشراف والرقابة على شركات التامين ان تمسك كل شركة سجلا للتعويضات لكل فرع من فروع التامين على حده تقيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة .

أـ إشكالية القياس المحاسبي للإيرادات في شركات التأمين:

تمثل الإيرادات دائما أكبر مفردات قائمة الدخل، ولذا فمن الأهمية قياسها بشكل موضوعي وصحيح حتى لا تستخدم في إدارة الأرباح والتأثير على نتائج الأعمال (Lee ,B ,B.et ٢٠٠٦م.p59

ولذا تكمن المشكلة الرئيسية في شركات التامين بتوقيت الاعتراف بالإيراد. ويقصد بتحقيق الايراد تحديد الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف باكتساب الايراد وتسجيله في الدفاتر كإيراد يخص تلك الفترة (جمعة الحاسي,٢٠٠٦م , ص٤٥) .

فان شركة ليبيا التأمين تخضع للقوانين والقرارات التي تصدرها الدولة , لذا فان الخصائص التي يتمتع بها النظام المحاسبي في شركات التامين ترتبط بعقود تأمين تمتد لعدة سنوات مالية وبالمقابل يتم تحصيل الإيراد الاقساط على مدار سنين قادمة , ويقصد بالإيرادات في شركة التامين جميع التحصيلات المالية الناتجة من مزاولة الشركة لنشاطها وتقديم خدماتها الفنية للغير وكذلك الايرادات الناتجة عن اية مصادر اخرى مرخص بها مثل ايرادات تأجير الاصول الثابتة او ناتج الاستثمارات خارج الشركة . واوضحت المادة (٤٦) اللائحة المالية للشركة ان يضع مجلس ادارة الشركة قواعد وشروط و شروط تقديم الشركة خدماتها الي الغير وتحديد فئات اتعابها عن تلك والمستندات التي يتعين تداولها ويصدر مدير عام الشركة القرارات التنفيذية اللازمة لذلك . وان الاعتراف بالإيراد يتحقق عند اقرب نقطة زمنية ,لابد من توافر الشروط الثلاثة التالية : (أ)اكتساب الايراد , اي اتمام النشاط الانتاجي . (ب) قابلية الايراد للقياس , اي توافر دليل موضوعي علي زيادة القيمة . (ج) قابلية الايراد للتحصيل او انه في الامكان تقدير احتمالات عدم التحصيل . الا ان هذه النصوص عامة تتعلق بكيفية الاعتراف بالإيراد ولا توجد نصوص تعالج طبيعة نشاط شركات التامين .

ب- إشكالية القياس المحاسبي للمصروفات في شركات التأمين :

عالج الفصل الثالث من اللائحة المالية لشركة في المواد (١٣-٢٤) يتم الصرف على كافة احتياجات الشركة اللازمة لتسيير نشاطها في حدود المقررة والمعتمدة بالميزانية التقديرية للسنة المالية موضع التنفيذ , وتعبر المصروفات في شركات التأمين عن المبالغ المسددة لحملة الوثائق والتعاقدات التأمينية والتي مصدرها أو مقابلها يتمثل في المخصصات الفنية، والتي تعرف بأنها تلك الأموال التي يجب تجنيبها لمقابلة الالتزامات المتوقعة تجاه حملة الوثائق وغيرهم من المستفيدين على مدار عمر الشركة .

وتعد الاقساط المحصلة مباشرة من المؤمن لهم (اصحاب وثائق التامين) المصدر الاساسي للإيرادات على اختلاف صور التامين ,اما بند الالتزامات فيتضمن التعويضات التي يظهرها حساب الاستاذ العام بالمبالغ المدفوعة او المبالغ المستحقة

لأصحاب بولص التامين وتسمى بالتعويضات تحت السداد , مثل تعويضات العجز , تعويضات المعاشات , تعويضات الوفاة , وطبقا للمبادي المحاسبية المتعارف عليها وما أوصت به معايير المحاسبة الدولية على تكوين مخصصات لمواجهة تلك المخاطر المحتملة في المستقبل , وقد الزم قانون الاشراف والرقابة في المادة رقم (٢٣) شركة ليبيا للتامين على تكوين الاحتياطي الحسابي مرة كل سنة وفق تقدير الخبير الاكتواري ويعالج هذا الحساب معالجة المخصصات باعتباره عبء على الدخل .

وتكمن مشكلة التعامل المحاسبي مع الالتزامات في كون شركات التأمين تقوم بتحميل كافة مبالغ المطالبات (الالتزامات) المدفوعة خلال الفترة المالية التي استحقت وسددت فيها، مما يخلف مبدأ المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، هذا بالإضافة لكون هذا المسلك يؤثر سلبا على نتائج قائمة الدخل في تلك الفترة التي حملت بالالتزامات المسددة، والتي حصلت الإيرادات التي تخصها في فترات مالية سابقة(على،٢٠١٦م ، ص٥).

أن المخصصات الفنية تعتبر حقاً من حقوق حملة الوثائق لكونها مدفوعة على فترات معينة ولكنها تخص فترات زمنية مستقبلية، وتعتبر هذه المخصصات تكلفة من تكاليف الإيراد للشركة ومن المفترض إنها تقابل بهذا الإيراد في نفس الفترة. (الشحادة وآخرين، ٢٠١١ م ، ص٣٠٥) .

ويرى الباحث أن هذه الوجهة الفكرية تشير ضمناً لأهمية مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات التي تخص الفترة، إلا أنها لم تقدم أسلوب او مقترح لضمان تفعيل هذه المقابلة.

وفي بعض المنشآت يصعب تتبع بعض عناصر النفقات وربطها بالإيرادات الحالية في ذات الفترة المالية، مما يؤدى إلى زيادة التباعد عن تطبيق المبادئ المحاسبية، وهذه الصعوبة ترجع لطبيعة نشاط المنشأة وزيادة درجة التعقد والتنوع، وأن المصروفات يجب أن تقابل بإيرادات تخص نفس الفترة، من منطلق كون هذه

المقابلة تمثل القياس الدقيق لأداء المنشآت، وان المقابلة غير الصحيحة ستؤدى إلى تشوهات في الدخل المقرر عنه. كما أنه فى حالة مقابلة إيرادات مع نفقات غير ملائمة زمنياً، فإن ذلك يؤدى إلى عدم ملائمة الأرباح المعلن عنها والمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات وذلك بسبب ضعف المحتوى المعلوماتي للتقارير والقوائم المالية (Srivastava, A.,2014,Pp:200-201)

تجدر الاشارة الي ان مبدا السببية لا يعني بالضرورة السببية الحتمية بمعني تشخيص كل نفقة وربطها بالإيرادات التي انتجتها , بل ينطلق من المفهوم الاحصائي لعلاقة الارتباط بين متغيرين : متغير مستقل ومتغير تابع . وتخضع علاقة الارتباط هذه لتوزيع احصائي معين , عادة للتوزيع الطبيعي اذا كان عدد الاحداث كبيرا بحيث تخضع لقانون الاعداد الكبيرة , وفي هذه الحالة فان المقولات بوجود علاقة ارتباط سببية احتمالية تتمتع بدرجات معينة من الثقة حسبما هو معروف في قوانين الاحصاء (رضوان,١٩٩٨م, ص٤٣١) .

ان تطبيق مبدأ المقابلة في شركة التامين لا يصعب تطبيقه نتيجة عدم توافق بين تحقق الإيراد وموعد سداد التعويضات التأمينية للمستفيدين. كما الاجراءات المحاسبية في شركة ليبيا للتامين تخضع لأحكام القانون وفق مجموعة دفترية منها :

- سجل الوثائق : وهو عبارة عن سجل تثبت فيه الوثائق التي تصدرها الشركة بها البيانات مثل اسم وعنوان وتاريخ وارقام الوثائق والفترة الزمنية ومبلغ التامين ونوع الخطر .
- سجل التعويضات : يبين جميع التعويضات التي تمت المطالبة بها ويدرج به اسم المؤمن له , وعنوانه ,ورقم الوثيقة وتاريخها .
- سجل التجديدات : يدرج بهذا السجل الوثائق التي تم تجديدها , وابلاغ المؤمن على طرق السداد .

- سجل الوكلاء : تسجل في هذا السجل بيانات الوكلاء مثل تاريخ القيد ورقم الوكيل , وهو الشخص الذي يقوم نيابة عن شركة التامين بإعمال التامين مقابل الحصول على عمولة نظير هذا العمل .
- سجل الاستثمارات : سجل تدرج به الاموال التي تقوم شركة التامين باستثمارها في مجالات مختلفة .
- سجل الخزينة : وهو سجل تسجل به ايرادات كافة الاقساط , والمصروفات المدفوعة ويحتوي هذا السجل على سجلات مساعدة مثل سجل المرتبات , المقبوضات , والتعويضات المسددة , وغيرها ..وعلى المراجع الداخلي القيام بمراجعة كافة العمليات المالية التي تحدث داخل الشركة وفق نظام القيد اليومي , ومراجعة السجل التي تستخدمها الشركة في عملياتها المختلفة , وفي حالة استخدم نظام الحاسب الالي بالشركة فعلى المراجع الداخلي مراجعة عمليات الادخال وكذلك مراجعة مخرجات النظام من تقارير وكشوف يومية وفق السياسات والاجراءات التي تضعه ادارة الشركة ونظامها الداخلي .

ويتضح مما سبق ان دور المراجع الداخلي في شركة ليبيا للتامين في تقدير المخصصات الفنية لا يتجاوز مراجعة العمليات اليومية التي تحدث بالشركة ورفع تقريره الشهري عن وجود تجاوزات او انحرافات تقوم ادارة الشركة بتصحيح تلك الانحرافات وتسويتها , ويرى الباحث انه لا يوجد دور للمراجع الداخلي في تقدير المخصصات الفنية بشركة ليبيا للتامين .

ثالثا: تقدير الاحتياطيات الفنية في شركات التامين:

ان تقدير المخصصات الفنية في شركات التامين له تأثير على نتائج الأعمال جودة القوائم المالية، ومدى تمثيلها لمركز المالي لشركة في تاريخ معين , حيث أن تقدير قيمة المخصصات الفنية من المفترض ان تتم بموضوعية القياس والملائمة من خلال استخدام أسس علمية ومحاسبية , وتنص المادة (٢٧) من قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠ م , على تخصيص اموال تعادل مقدار الاحتياطي للحساب الخاص بالعمليات

التي تباشر شركة ليبيا للتامين في فرع التامين على الحياة , وان تكون هذه المخصصات منفصلة عن المخصصات المتعلقة بالتأمينات الاخرى . فالاحتياطيات هي مبالغ تستقطع من صافي الارباح لمواجهة احتمالات في المستقبل وفق سياسات ادارية او قوانين الزامية تضع السلطات الادارية لحجز للأرباح , وحيث ان مصدر تلك الاموال هو الأقساط التي يدفعها مجموع العملاء لذلك فإن هذه المخصصات هي حقوق خاصة بهم دون غيرهم (محمد, ٢٠١٤م,ص١٧١) .

أن أسلوب العمل التامينى له طابع خاص يميزه عن غيره من الأعمال، حيث يلزم المتعاقدين بدفع القسط على مدار فترة زمنية معينة، وهى عملية مستمرة في ظل وجود أعداد كبيرة من العملاء، وتلتزم شركات التامين بدفع مبلغ التامين عند وقوع الخطر المؤمن عنه، وفى أغلب الحالات تستمر هذه العملية دون انقطاع ولذلك لابد من ان تحتفظ شركة التامين بالمخصصات الفنية اللازمة لمواجهة حالات دفع التامين اللازمة لمواجهة الالتزامات التأمينية(Boonen,T,J.,2017,P:407) .

هذا وترجع أهمية التامين لكونه نظام اقتصادي واجتماعي يهدف الي نقل مخاطر الحياة عامة للأفراد الي شركات التامين المتخصصة في هذا المجال عن طريق تعويض الافراد عن قيمة الاضرار التي تلحق بهم , وتلزم قوانين الأشراف والرقابة في ليبيا شركات التامين بتكوين مخصصات فنية لمقابلة التزاماتها تجاه المؤمن له(المستفيد) ، وحتى تستطيع الشركة الاستمرار في مزاولة نشاطها ودفع التزاماتها والمحافظة على مركزها المالي والقدرة التنافسية في سوق التامين المحلي والدولي, كما ان المخصصات الفنية تعتبر ضمان ضد المخاطر المحتملة الوقوع في المستقبل .

وتعبر المخصصات عن التزامات تتسم بان مبلغها وتوقيتات صرفها غير مؤكد الوقوع , وتعتقد لجنة معايير المحاسبة الدولية ان المخصصات هي بند فرعي للالتزامات وليست عنصرا قائما بداته في الميزانية , وتتميز المخصصات عن الالتزامات الاخرى بما تتضمنه من حالات عدم التأكد .(امين, ٢٠٠٧م ,ص٤٩٤)

أ- أنواع الاحتياطيات الفنية:

تعتبر المخصصات عبئا على الدخل وتحمل علي حساب الايرادات والمصروفات تقوم شركة ليبيا للتامين بتكوين المخصصات لمقابلة التقلبات غير المتوقعة في المستقبل، مثل نقص فعلي في قيمة الاصول كمخصص استهلاك الاصول الثابتة وزيادة مؤكدة في قيمة التزام كمخصص الديون المعدومة ومخصص الضرائب ومخصص مكافاة ترك الخدمة . ومخصص هبوط اسعار الاوراق المالية , ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

وقد نصت المادة (١٢) من القانون الاشراف والرقابة علي شركات التامين ان يتم تخصيص اموالا لمواجهة الاخطار السارية تعادل قيمتها على الاقل من جملة الاقساط الخاصة بالسنة السابقة , ومن هذه الاحتياطيات الفنية وهي :

١- احتياطي الأخطار السارية: تعرف الاخطار السارية بانها عبارة عن الاخطار المتوقع حدوثها بالنسبة لوثائق التأمينات العامة التي تكون سارية المفعول في اخر كل سنة مالية , (صالح سليمان , احمد خليفة , ص ٣١٤) .

كما يعرف مخصص الاخطار السارية بانه ذلك الجزء من اقساط التامين المصدرة خلال السنة المالية وتخص السنة التالية لهذه السنة التالية لهذه السنة لمواجهة الاخطار السارية لعقود التامين من المدة الباقية التي تدخل في السنة المالية التالية , ويطلق عليه احيانا مخصص الاقساط غير المكتسبة (احمد, ٢٠١٧م ,ص٦).

وتقوم شركة التامين بإصدار وثائق تامين سنوية تنتهي ربما في السنة القادمة بينما اقساطها تسدد عند اصدارها وبدلك تشمل سنتين ماليتين , وعند قفل الشركة لحساباتها تصبح الوثائق متداخلة مع بعضها ويصعب اجراء التسوية اللازمة لمبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات لان الاقساط استلمت بتاريخ بينما الوثائق تاريخ سريانها , يمتد لسنتين وتقوم الشركة بتكوين احتياطي للأخطار السارية بقيمة الاقساط التي لم تحصل لمواجهة الاخطار المستقبلية , مع العلم ان المبالغ التي تخصص

لمواجهة التزامات الشركة اتجاه الاخطار التي قامت الشركة بإصدار وثائق تامين سارية مفعول لسنة القادمة .

والمعالجة المحاسبية التي تقوم الشركة لأثبات العمليات في نهاية السنة واظهار رصيد الحساب :

من ح/ الايرادات والمصروفات

الى ح/ احتياط الاخطار السارية

ويرحل رصيد الاحتياطي من السنة الماضية الى حساب الايرادات والمصروفات , ويقفل رصيد الاحتياطي اول المدة في حساب الارباح والخسائر .

٢- الاحتياطي الاضافي : يتم تكوين هذا الاحتياطي لمواجهة الاخطار السارية ودعم الاحتياطي التي تواجهه الشركة بشان دفع تعويضات غير متوقعة في المستقبل , وذلك بأخذ مبدا الحيطة والحذر لدفع التعويضات الاستثنائية إلى تواجه فروع التأمينات العامة.

٣- احتياطي التعويضات تحت التسوية : عند استحقاق التعويض , يقدم المستأمن بالمستندات اللازمة للشركة وذلك لصرف قيمة التعويض المستحق . ولكن قد تنتهي السنة المالية دون ان يتمكن المستأمن من صرف قيمة التعويض المستحق بسبب عدم استيفاء بعض الاجراءات . وتمثل تلك التعويضات التي لم تسدد بعد التزاما على الشركة , ومن ثم يلزم القانون شركات التامين بضرورة تكوين احتياطي تعويضات التي استحقت عن اخطار وقعت فعلا اثناء السنة المالية ولكنها لم تسدد حتى نهاية السنة (صالح ,احمد, ١٩٩٢م , ص ٣١٦) .

وينشأ احتياطي التعويضات تحت التسوية علي اساس الفترة الزمنية التي تفصل بين تاريخ دفع الالتزامات وتاريخ تحقق الخطر .

وان قانون الاشراف والرقابة على التامين لم يلزم شركة ليبيا للتامين بتكوين احتياطي لفرعي التامين على الحياة وتكوين الاموال .

ب - تقدير المخصصات الفنية وأثره على جودة القوائم المالية:

ان اعداد القوائم المالية في شركات التأمين لا يختلف عن بقية الشركات الأخرى , فهي الناتج النهائي للعمليات المالية التي تبدأ بالقيود اليومية وترحيلها حتى يتم تبويبها بالحسابات الختامية للوحدة الاقتصادية , حيث نصت المادة (١٩) من قانون الاشراف والرقابة علي شركات التامين ان تقدم شركة ليبيا للتامين كل سنة حساباتها الختامية وقوائمها المالية طبقا للائحة التنفيذية لشركة كل من :

- الميزانية العمومية .
- حساب الارباح والخسائر .
- كشف الايرادات والمصروفات واحتياطيات القائمة واحتياطيات تحت التسوية .
- كشف بأموال الشركة المخصصة للتعويضات المطالب بها من قسم التامين .

وتعد هذه القوائم من قبل الشركة , ومن احد خبراء التامين بالشركة ومعتمدة من قبل مدير عام الشركة , وموقعة من قبل المراجع الشركة .

حيث ان تقدير المخصصات الفنية وخصوصا التعويضات تحت التسوية واحدة من اعقد المشكلات في شركات التامين بسبب حالة عدم التأكد الذى يصاحب هذا التنبؤ المرتبط بالتقدير , وعادة ما تكون بعض المخصصات ضخمة بحيث ان اي تغير ولو بسيط في نسبته او تقديره يؤثر بدرجة اكبر من نسبة التغير , ولذلك يكون لأسلوب وطريقة تقديره بصورة دقيقة تأثير بالغ على نتائج ودلالة القوائم المالية في شركات التامين (الخواجة , ٢٠٠٤م, ص٥٢٣) .

وتشكل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي , وتعتبر القوائم المالية المخرجات الاساسية لنظام المحاسبة المالية والتي عن طريقها يتم توصيل المعلومات المالية الى مستخدميها على اختلاف انواعهم وتباين اهدافهم , وهي بمثابة وسيلة او نموذج اتصال لنقل صورها عن المركز المالي للمنشأة ومركز الربحية فيها لكل من يهمه الامر سواء كان ذلك داخل المنشاة او خارجها .(محمد,٢٠٠٦م , ص١١٩)

وتوضح قائمة المركز المالي لشركة مصادر الاموال بالشركة , واستخدامات هذه الاموال وتمثل هذه البنود ارصدة الحسابات في تاريخ اعداد القوائم المالية , الا ان الخطأ في تقدير تلك المخصصات قبل الشركة يؤدي الى جودة القوائم المالية وعدم تمثيلها لمركز المالي لشركة , كما يؤدي الى عدم التزام الشركة بدفع التزاماتها اتجاه المؤمن له (المستأمن) ضد الاضرار التي تلحق به , وتلجا شركات التامين للاستعانة بالخبير الاكتواري عند حساب اقساط وثائق التامين , وتحديد التعويضات المستحقة للمؤمن , وبهذا تتأثر القوائم المالية في شركات التامين بهذا التقدير مما له اثر علي مصداقية القوائم المالية ونتائج النشاط .

وبالرغم من ان قانون الاشراف والرقابة علي شركات التامين قد الزم شركة ليبيا للتامين قد الزم الشركة في لائحته التنفيذية بأسس اعداد وتقدير المخصصات الفنية بواسطة الخبير الاكتواري . ويري الباحث ان القانون ترك تقدير المخصصات الفنية للخبير الاكتواري لذا فان تقدير المخصصات الفنية من قبل الخبير له اثر على دلالة القوائم المالية وجودتها , ومن هنا نجد ان بعض الشركات تلجا للمغالاة في تقدير المخصصات بشكل عام رغبة منها في التشديد واحتجاز المزيد من الايرادات تحت مسمى المخصص لزيادة القوة المالية , ويحدث هذا في الشركات التي ترى ادارتها وجود فائض من الاموال يزيد عن الحاجة الفعلية وحتى تحجب هذه الاموال عن متناول الجهات الرقابية وبشكل قانوني لا مساءلة فيه . كما تلجا شركات اخري الى التخفيض في فروض الحساب المخصص الى الدرجة التي يمكن ان يظهر بها حساب المخصص اقل من قيمته المفروضة , ويحدث هذا في الشركات ذات الوضع المالي السيئ , والتي ترى ادارتها ضرورة اخفاء الضعف المالي من خلال اساليب تبعدها عن مساءلة اصحاب المصالح فيها من حماة الوثائق والاسهم (حميدة , ٢٠٠٤,ص١٧٤) .

ويرى الباحث ان دور المراجع الداخلي يتمثل في مراجعة اعمال الشركة بشقين وهما مراجعة العمليات المالية والمحاسبية مثل القيود المتعلقة بعمليات النقدية

والاصول والتأكد من القيود المحاسبية وفق المبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية , كما يهتم المراجع الداخلي بفحص السجلات والدفاتر المحاسبية المتعلقة بالإيرادات والمصروفات والتحقق من دقتها ومنع التزوير والتلاعب فيها.

ومما سبق يتضح صحة الفرض الثاني من فروض الدراسة انه يوجد دور للمراجعة الداخلية في تطبيق المبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها في شركة ليبيا للتامين , والتزام الشركة بتطبيق معايير تقدير المخصصات الفنية طبقا لتلك المبادي واللائحة التنفيذية وفق القانون (١٣١) لسنة ١٩٧٠م , كما يسهم المراجع الداخلي في تطوير وتحسين النظام المحاسبي بشركة ليبيا للتامين بما يقدمه من ابداء للراي وتقديم المشورة لإدارة الشركة لتحسين انظمة الرقابة الداخلية , كما المراجع الداخلي يمارس عمله باعتباره موظف بالشركة فان جل اهتمامه ينصب على مراجعة اعمال الشركة المالية والمحاسبية .

النتائج والتوصيات

اولا: النتائج

من خلال الاطار العام للدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية :

- تعتبر صناعة التامين والنشاط الذي تمارسه شركة ليبيا للتامين يختلف عن بقية الانشطة الاقتصادية في تقدير المخصصات الفنية مما له اثر على نتائج اعمال الشركة ودعم عدالة قوائمها المالية.
- تعتبر المخصصات الفنية في شركة ليبيا للتامين لها اهمية كبيرة في سلامة المركز المالي وعدالة القوائم المالية لشركة .
- تقوم شركة ليبيا للتامين بتكوين المخصصات الفنية حسب النظام المحاسبي واللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٧٠م .

- تقوم شركة ليبيا للتامين بتكوين المخصصات الفنية لمواجهة المخاطر التي تواجه الشركة لدفع التعويضات للمستفيدين, وذلك لدعم مركزها المالي .
- ان دور للمراجعة الداخلية بشركة ليبيا للتامين يجب ان يتخطى الدور التقليدي لها, وتقديم الحلول والمقترحات والمشاركة الفعلية في تقدير المخصصات الفنية بالشركة .
- ان دور المراجعة الداخلية بشركة ليبيا للتامين لا يتعارض مع دور الخبير الاكتواري , كما جاء بنص القانون رقم (١٣١) لسنة ١٩٧٠ م. وان دورهما من اجل سلامة المركز المالي لشركة , وتحقيق عدالة وسلامة القوائم المالية .

ثانيا : التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة يمكن صياغة التوصيات التالية لزيادة اهمية دور المراجعة الداخلية في شركة ليبيا للتامين .

- ايضاح دور المراجعة الداخلية بالشركة لتحقيق استقلالية المراجع الداخلي , وزيادة اهمية التدريب والتأهيل العلمي والعملي للعناصر البشرية ودعمها بالوسائل التقنية الحديثة لتتمكن من المشاركة في تقدير المخصصات الفنية لتحقيق الاهداف والسياسات لشركة ليبيا للتامين .
- ضرورة التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية , بما يحقق التكامل مع الخبير الاكتواري في تقدير المخصصات الفنية , مما يسهم في تحقيق عدالة القوائم المالية والمركز المالي للشركة .
- اعطاء شركة ليبيا للتامين حرية تقدير المخصصات الفنية وفق معيار المالي الدولي المتعلق بشركات التأمين , بما يتلاءم والتطورات الاقتصادية المحيطة بالشركة , ورفع اللازم القانوني في تحديد المخصصات الفنية .

المراجع والمصادر:

الكتب :

- ادريس عبدالسلام اشتيوي - المراجعة ,معايير واجراءات – دار النهضة العربية ,بيروت ,ط ,٤,١٩٩٦م.
- جمعة خليفة الحاسي, واخرون – المحاسبة المتوسطة – منشورات جامعة قاريونس ٢٠٠٦م,ط٤,بنغازي .
- صالح سليمان عيد, احمد خليفة محاسبة المصارف, كلية المحاسبة غريان ١٩٩٢م .
- مامون حمدان ,حسين القاضي ,نظرية المحاسبة ,جامعة دمشق ,١٩٩٢م,سوريا.
- رضوان حلوة حنان ,تطور الفكر المحاسبي, مدخل نظرية المحاسبة ,دار الثقافة ,عمان .الاردن ١٩٩٨م.

الدوريات :

- أحمد حلمي جمعة ,التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد٢ .
- اسامة محمد محى عوض، واخرين ،"دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٥م .
- ايمن صالح مصطفى حرب "أثر إدارة الدخل على استمرارية شركات التامين الاردنية"، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية مجلد٣٧، العدد٢،يونيو ٢٠١٧م .
- حسن النجار جميل'' مدى استخدام الاحتياطيات السرية لإدارة الأرباح بهدف التأثير ، على نسبة كفاية رأس المال والقيمة السوقية'' دراسة تطبيقية على شركات التامين المدرجة فى بورصة فلسطين"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، الجامعة الإسلامية بغزة، مجلد ٢٥، العدد٤، أكتوبر ٢٠١٧م .
- عبدالله محمد احمد, المخصصات الفنية واثرها على اداء شركات التامين , مجلة دراسات حوض النيل , عمادة البحوث والتنمية والتطوير , جامعة النيلين , مجلد١٠, العدد١٩, ٢٠١٧م.
- صفوت علي حميده ,المخصصات الفنية في شركات التامين على الحياة ,مجلة البحوث الادارية ,كلية التجارية ,جامعة جنوب الوادي ,مجلد٢٢,العدد١,٢٠٠٤م, ص ١٧١.

- شيخى بلال، عبد القادر زواتينة " أثر تطبيق كل من نظام الملاءة المالية ١١ ومعيار IFRS 4 المرحلة ١١ على المحاسبة في شركات التامين، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية** ،مخبر المالية والمحاسبة والجباية والتأمين، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- مقدم عبيرات, احمد مقاز, المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار ,دراسة حالة مؤسسة صنع الادوية , صيدال ,مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ,العدد٢ .
- رمادي بثينة , دور ادارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التامين (دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة العربي بن مهيري _ ام البواقي ٢٠١٧م .
- خديجة احمد النور احمد , اثر المخصصات الفنية على الملاءة المالية في شركات التامين , (دراسة تطبيقية على شركتي التامين الاسلامية والبركة للتامين خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٥م رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة النيلين , ٢٠١٧م .
- موقع شركة ليبيا للتامين :على الشبكة الدولية www.libtamin.ly

المراجع الاجنبية :

- Akotey, J.,"Risk management in the Ghanaian insurance industry, Qualitative Research in Financial Markets, Vol.5, No.1,2013.
- Gaganis,C.,et al," Regulations, institutions and income smoothing by managing technical reserves: International evidence from the insurance industry",The International Journal of Management Science, Vol.59, 2016. .
- Zsoldos,P.," How to measure adequacy of technical provisions in general insurance -practical perspective", European Scientific Journal, May,2014..